التنمية البشرية وتبعاتها الاجتماعية

مفهوم التنمية البشرية:

- يعتبر نهج التنمية البشرية خطوة مهمة نحو الإحاطة بأوجه الرخاء والحرمان في الحياة البشرية وعلى الرغم من صعوبة هذا العمل، لكنه يعكس أهمية التفكير والحوار والمساهمة في تحقيق العدل والإنصاف في العالم (أاماراتيا سين) .
- وعرّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – في تقريره الأول – التنمية البشرية "بأنها عملية تمكين الناس من أوسع الفرص للاختيار" بمعنى أن التنمية البشرية ترتكز على بندين رئيسيين لتوسيع اختيارات الأفراد هما:

أ- توسيع نطاق القدرات البشرية واكتسابها من خلال المعرفة والمهارات.
ب- توظيف واستثمار هذه القدرات المكتسبة أفضل توظيف في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

- ومن هنا يتضح تطور مفهوم التنمية البشرية عن المفهوم التقليدي للتنمية؛ حيث أصبح العنصر البشري هو المحور الرئيسي للتنمية وأنه يعتبر الآن وسيلة التنمية وغايتها في نفس الوقت، بعد أن كان الإنسان هو وسيلة أو أداة لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي فحسب.

- ويتضح الاختلاف بين المفهوم الجديد للتنمية البشرية وبين الفكر التقليدي عندما تقارن بعض المجتمعات ذات الدخل القومي المتقارب بينما تتباين مستويات التنمية البشرية في كل منها، مما يعني أن مستوى الدخل وحده ليس هو المحدد للتنمية البشرية، بل أن كيفية استخدام هذا الدخل وأوجه توزيعه على مجالات الإنفاق هي واحدة من أهم العناصر الحاكمة لتحديد مستوى التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال هناك فرق كبير بين إنفاق المجتمع لدخله على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وبين توجيهه لهذا الدخل إلى الإنفاق العسكري والحروب.

ظهر مفهوم التنمية البشرية ليعالج معظم ما شاب ما سبقه في المفاهيم التنموية من قصور فيطرح رؤية استراتيجية طويلة الأجل تبدأ بالبشر وتنتهي بالبشر كما أنها تحمى مسيرتها وتضمن استدامتها بواسطة جهود البشر وعملهم المنتج. فهي تهدف إلى الوصول لمجتمع يتميز بالاستقرار الاجتماعي تشارك كل فئاته ومجموعاته ذات الطاقات المتنوعة بقدر إمكانيتهم في توفير حياة منتجة وطويلة وصحية لجميع أفراد المجتمع وبذلك يمكن للبشر أن يحققوا رفاهيتهم عن طريق تعبئة جهودهم ووفقا لتفضيلاتهم ومن هنا تصبح عملية التنمية البشرية مسئولية قومية. تعتمد في إنجازاتها واستدامتها على تعبئة الموارد المحلية في المقام الأول ثم يواكب ذلك تعميق عملية التحرر الفكري والاجتماعي والاقتصادي فينبثق بذلك نموذجا متكاملا للتنمية يأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني في تكوين واستخدام القدرات البشرية فيتمكن هذا النموذج من تعديل الاختلالات التي تؤثر سلبا على التوازن بين جانبي العرض والطلب على القدرات البشرية المتاحة للمجتمع أي على بناء وتكوين هذه القدرات التي تمثل جانب العرض من ناحية وعلى كيفية استخدام القدرات البشرية التي تم تكوينها لتمثل جانب الطلب من الناحية الأخرى.

- لذلك فإن أهم أهداف التنمية البشرية هو أنها تولى أهمية بالغة ليس للبعد الإنساني في استخدام القدرات البشرية التي تم تكوينها فحسب، بل يمتد الاهتمام إلى مجالات استخدامها وكذلك للتوزيع الأكثر عدالة للدخل بين مختلف فئات العاملين الذين ساهموا في توليد ذلك الدخل. وهنا يتضح أن تحقيق التنمية المتوازنة يتطلب ضرورة الوصول إلى التوافق بين العوامل الاقتصادية المادية والعوامل البشرية والاجتماعية التي تتكامل معها .

التنمية البشرية المستدامة وأبعادها الاجتماعية

- هناك ثمة جوانب يجب تناولها عند دراسة علاقة الإنسان بالتنمية ودوره المنشود بها، فقد سادت خلال فترة العقود المنصرمة العديد من المفاهيم التي تناولت هذه العلاقة وانعاكساتها على البشر إيجابا أو سلبا، وهي وليدة السياق الطبيعي لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي الممتد منذ نظريات النمو التقليدية إلى المفهوم العالمي السائد حاليا التنمية البشرية المستدامة.

- ففي حين كان يُنظر سابقا إلى الإنسان كونه خادما للنمو الاقتصادي من خلال إطلاق الحريات لآليات السوق ولعملية الإنتاج دون اعتبار كاف للجوانب الإنسانية والاجتماعية وما آلت إليه نتائج هذه السياسات الاقتصادية من تكاليف باهظة اجتماعيا لامست حياة العديد من البشر واطرت الحرمان والعوز الاجتماعي والتمايز الطبقي، فقد قادت التوجهات والتطورات الحديثة للمفاهيم والممارسات التنموية الحديثة إلى العناية بالشأن الاجتماعي وبتوثيق علاقة الإنسان بالتنمية من حيث كونها تنمية بشرية مستدامة حيث قادت هذه التوجهات التنموية إلى إنتاج نمط تنمية بديل وجديد يجعل الإنسان محورا لعملية التنمية وغايتها ووسيلتها وليس أداة إنتاج فقط لعملية النمو بل مشاركا ومستفيدا من نتائجها .

- وقد جاء الاهتمام بالشأن الاجتماعي من قبل العديد من المجتمعات رغم اختلاف نماذج التنمية المتبعة بها حيث شكّل ذلك أولوية هامة واستوجب تدخل الدولة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية وبما يحقق مباديء الإنصاف والعدالة الاجتماعية وتوزيع عائد النمو على عموم السكان وذلك إقرارا منها بمسئولية المجتمع والدولة في تأمين وتوفير الحد الأدنى والضروري من احتياجات أفراد المجتمع كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وفرصِ العمل والدعم السلعي والخدمي وبخاصة للشرائح المهمشة اجتماعيا وغيرها من مستلزمات تحسين نوعية الحياة للسكان.

- واقترن ذلك بتطبيق عدد من السياسات الاقتصادية وتأسيس العديد من النماذج والبرامج والأنشطة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يخلوا هذا التوجه التنموي ذو الأبعاد الإنسانية والاجتماعية من بعض النتائج العكسية على المسيرة التنموية وحياة الناس في حين حققت بعض الدول إنجازات متوازنة على كافة المستويات من خلال نمو اقتصادي مرتفع وعدالة اجتماعية فقد آلت الأمور في أخرى إلى أن أصبح الناس متلقين سلبيين لخدمات وبرامج الرعاية الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من الدولة دون مشاركة تذكر في إنتاج العائد التنموي للمجتمع مما أفقد قيمة المشاركة الحقيقية لرأس المال البشري واستثماره في توليد النمو الاقتصادي، فضلا عن عدم قدرة العديد من الدول على دعم هذه السياسات وتمويل هذه الأنشطة والبرامج لتراجع الموارد المالية للدول في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتذبذبة.

التنمية عامل تغيير لصالح البشر والمجتمع

- إن المراجعة الجادة لأهداف وغايات التنمية وعلاقتها بالبشر يجب أن ينظر إليها على أنها عامل تغير لصالح البشر والمجتمع ككل حيث أن التنمية معنية بكل ما يتصل بالإنسان وتوسيع خياراته وتلبية احتياجاته المادية والروحية الحالية وفي المستقبل. لذا فهي معنية بالوسائل كما بالغايات وهي لا تكتفي بتوليد النمو وتوزيع عائداته بشكل عادل فقط بل هي عملية مستمرة ومتقدمة تهدف إلى تمكين الناس بدلا من تهميشهم وتحفزهم للمشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بحياتهم باعتبارهم صانعوا التنمية وليس مستفيدين منها فقط، لذا فهي تتصف بالاستدامة بعيدة المدى تنطلق من برامج وآليات واستراتيجيات متكاملة تتوافق وتتناسب مع طبيعة كل مجتمع وخصوصياته وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية.

- وهي محصّلة تداخل وتفاعل لكل هذه العناصر والمتغيرات وهي تتجاوز المفهوم الضيق والتجزئة القطاعية وتنطلق من أبعاد ومفاهيم ذات نزعة عالمية إنسانية. لذا فقد حرصت التقارير المتعاقبة للتنمية البشرية منذ انطلاقتها على تأكيد الأبعاد الاجتماعية للتنمية وأهميتها وأعطت وزنا متزايدا لرأس المال البشري ورافق ذلك إصدار وتطوير العديد من المؤشرات التنموية لقياس مدى التقدم في حالة المجتمعات بإيجاد المجتمعات المستقرة الآمنة والعادلة وتحقيق وتدعيم الاندماج الاجتماعي بين مكوناته وتحقيق ورصد النتائج الاجتماعية والإنسانية لحالة السكان ومدى انعكاس عائد النمو الاقتصادي عليهم ومدى اقتران ذلك بالإنصاف والتمكين والعدالة الاجتماعية وكفالة الحقوق الإنسانية ومنع التميز وإحترام التعددية والمساواة بالفرص والمشاركة لكل الناس بما يحقق التماسك الاجتماعي وهو الهدف الأساسي للتنمية البشرية المستدامة بأبعادها الاجتماعية.

مؤشرات التنمية ومناطق الاهتمام الاجتماعي

- يحتوى تقرير التنمية البشرية العالمي على ما يربو عن 150 مؤشر للتعبير عن مدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته دول العالم وذلك في مجالات التنمية البشرية المختلفة كالمؤشرات الاجتماعية والتي تقيس طيفا واسعا من القضايا والأبعاد الاجتماعية مثل التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي بهدف تخطيط التنمية وتقويم حالة التقدم نحو المستهدف ودراسة إجراءات السياسات من أجل اختيار أكثرها ملائمة وقد توجهت وتنوعت المؤشرات الاجتماعية بمناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه للمجتمع ككل مع أن معظم الجوانب الاجتماعية في التنمية ليست قابلة للقياس كالجوانب الاقتصادية.

- فالمؤشرات الاجتماعية تستعمل للتقريب الجزئي كالعدالة والرعاية وعناصر أخرى في السياسات الاجتماعية وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي واعتماد سياسة إنفاق تراعي الأولويات الاجتماعية بشكل متوازن مع الأولويات الاقتصادية. لذا تتطلب الحذر في استخدامها والوعي بالعلاقات البينية. فهي في تخطيط التنمية أدوات ووسائل إلى غايات وفائدتها تعمل على مدى ملاءمتها للعمل المطلوب.

سياسات التنمية الاجتماعية ليست خيارا بل ضرورة

- يستحوذ مفهوم سياسات التنمية الاجتماعية حيز كبير من الاهتمام الدولي بشكل عام، واهتمام الدول النامية على وجه الخصوص، لما لها من أثر ملموس في تقدم وتطور المجتمعات ورفاهها وضمان نوعية حياة كريمة لأبنائها . وهي تساهم في عملية تلبية احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع وتقليص الفروقات فيما بينهم، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والمساواة في المحافظة على استقرار المجتمعات وتعزيز تماسكها ووحدتها .

- وعلى هذا الأساس، فإن المراجعة المستمرة في سياسات التنمية الاجتماعية لم تعد خيارا بل ضرورة فرضتها المتغيرات المحيطة لضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي الذي بدوره يوفر للدولة أرضية صلبة للتقدم والرقي من أجل تجاوز التحديات التي يواجهها المجتمع.
- لا يوجد على الصعيد العالمي نموذج يحتذى به لدولة الرعاية الاجتماعية، بل أن نظم الرعاية الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى وفقا لدور الدولة والأسرة والسوق في توفير الخدمات والمساعدات الاجتماعية وضمان الدخل، إلى جانب شمولية الخدمات التي ترتبط مباشرة بحقوق المواطنة ومزايا العمل، ناهيك عن التفاوت في سخاء المزايا والخدمات الاجتماعية.

- وتشير بعض التجارب الدولية في مجال تحقيق الرعاية الاجتماعية لمجتمعاتها باعتمادها على استراتيجيات محددة لغرض ترجمة الالتزامات والمبادئ والقيم التي تبنتها إلى سياسات وبرامج هادفة للارتقاء بنوعية الحياة لمواطنيها . ولتلافي حالات الإقصاء الاجتماعي التي قد تنجم عن التغييرات التي قد تطرأ تبنت هذه الدول برامج واستراتيجيات الإصلاح التدريجي في القطاعات ذات الصلة بمعيشة المواطن، إلى جانب تركيزها على استراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإعداد الجيد لها وتدريبها وتأهيلها لكي تساهم بشكل فعّال في عملية التنمية المستدامة.